الخطاب الملكي السامي أثناء استقبال أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وأعضاء هيئة التحكيم المستقلة للتعويض بمناسبة الذكرى العاشرة لإحداث المجلس التي تصادف ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الانسان

الرباط - 9 دجنبر 2000

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه».

حضرات السيدات والسادة؛

لقد عاهدنا شعبنا الوفي منذ اعتلائنا عرش أسلافنا الميامين للسير على نهجهم القويم في جعل العدل قوام نظام حكمنا ومبتغاه، وباستكمال بناء الدولة العصرية للحق والقانون والمؤسسات التي أجمعت الإرادة المشتركة لكل من جدنا ووالدنا المنعمين الملكيين محمد الخامس والحسن الثاني قدس الله روحيهما وكافة مكونات الأمة المغربية على تشييدها في نطاق ملكية دستورية واجتماعية قائمة على التشبث بحقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا.

واعتبارا لكون صيانة حقوق الإنسان وحريات المواطنين والجماعات والهيئات وضمان ممارستها تعد أمانة دستورية من صميم مهامنا السامية فقد ألينا على نفسنا مواصلة العمل على النهوض بحقوق الإنسان وتعزيز كرامة المواطن ضمن مفهوم شمولي لحقوق الإنسان باعتبارها رافعة قوية للتنمية مترابطة في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وما لبثنا أن أحدثنا هيأة مستقلة للتحكيم انكبت على تعويض أضرار الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي. ونود بهذه المناسبة أن نعرب عن كبير تنويهنا بما تحلى به أعضاؤها من حكمة وتجرد وموضوعية في معالجتهم لقضية شائكة، مؤكدين عزمنا الراسخ على تعزيز هذه الهيأة بجميع الوسائل المادية والبشرية من أجل الطي النهائي العادل والمنصف والحضاري لهذا الملف، وتعبئة كل الطاقات لاستكمال بناء دولة الحق والقانون الذي يعد خير حصانة ضد كل أشكال التجاوزات.

حضرات السيدات والسادة؛

لقد ساهم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي نسعد باستقبال أعضائه وأعضاء الأجهزة المنبثقة عنه في هذا اليوم المبارك، منذ إحداثه من قبل والدنا المنعم قدس الله روحه قبل عشر سنوات خلت، من خلال آرائه الاستشارية النابعة من فضائل الحوار والنزاهة والتمسك

بالحق والإنصاف، في مساعدة خذيم المغرب الأول على صون الحقوق المدنية والسياسية، وأضحى لبنة أساسية في النسيج المؤسساتي الوطني ومؤسسة محترمة على الصعيد الدولي.

وإننا لنعرب لجميع أعضائه عن سابغ رضانا وعظيم مسرتنا بما راكمه من رصيد إيجابي في هذا الشأن.

وفي نطاق سعينا الدائب لتحديث وعقلنة كل المؤسسات وتأهيلها لرفع تحديات مغرب القرن الحادي والعشرين، وتفعيلا لما أعلنا عنه في خطاب العرش من إعادة النظر في الظهير الشريف المؤسس للمجلس، فإننا نغتنم مناسبة تخليد ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كي نبرز التوجهات الكبرى التي استقر عليها نظرنا فيما نحن مقبلون عليه من إصلاح يتوخى توسيع اختصاصات المجلس وتجديد تركيبته وعقلنة طرق عمله وتأهيله على نحو أفضل لترسيخ الحقوق المدنية والسياسية، وإيلاء الأهمية الكبرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولهذه الغاية يتعين توسيع صلاحيات المجلس لتشمل، علاوة على القضايا التي نعرضها عليه للاستشارة، التصدي لحالات خرق حقوق الإنسان وتقديم توصيات بشأنها، وبحث ملاءمة التشريع الوطني مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ونشر ثقافتها، وتيسير التعاون الدولي للمملكة في هذا المجال، فضلا عن الاعتناء بحقوق رعايانا الأوفياء المحتجزين بتندوف ورفع الحصار عنهم، والتنسيق مع الهيئات المماثلة المختصة الأجنبية من أجل صيانة كرامة المغاربة المهاجرين.

ومن شأن تخويل المجلس رفع آراء استشارية وتوصيات وتقرير سنوي إلى جلالتنا عن حالة حقوق الإنسان أن يمكننا من أخذ صورة موضوعية عن مكامن التقدم لتعزيزها والدفع بها إلى الأمام، وتشجيعا منا للعمل النبيل في هذا المجال فقد أبينا إلا أن نحدث جائزة سنوية لحقوق الإنسان على أن يتولى المجلس اقتراح الشخصية أو الهيأة الوطنية أو الأجنبية المؤهلة لنيلها .

وحتى يتسنى للمجلس النهوض بهذه المهام الجليلة فإن الإصلاح المنشود ينبغي أن يتناول إعادة النظر في تركيبته وفي شروط عضويته، مراعيا في ذلك جعل المجلس هيأة مختصة بالتفكير وتقديم المشورة والنهوض بحقوق الإنسان، تضم نخبة من الشخصيات يراعى في اختيارها واقتراحها أن يكون مشهودا لها بالتجرد والنزاهة الخلقية والكفاية الفكرية والتشبث المخلص بحقوق الإنسان والعطاء المتميز في سبيل تعزيزها.

حضرات السيدات والسادة؛

لاشك أن إصلاحا من هذا القبيل مدعوما بعقلنة أجهزة المجلس وطرق عمله سيجعل بلدنا في صلب دينامية عصره، منسجما مع الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان، في وئام تام مع تراثه الخالد القائم على التكريم الإلهي للإنسان.

إن تجسيد حقوق الإنسان على أرض الواقع معركة طويلة النفس ومجهود ضخم يتعين على الجميع الإسهام فيه على اختلاف الانتماءات والمشارب الفكرية والسياسية ودقة القضايا وتعقدها، ومن منطلق عدم اختزال حقوق الإنسان في تصفية مخلفات بعض الظروف المرحلية، ومن منظور السمو بها لمنزلة اعتبارها ثقافة يتطلب ترسيخها جهادا يوميا وبناء موصول الحلقات.

وحتى يتسنى للمجلس، في تركيبته وصلاحياته الجديدة، أن يكون خير معين لنا على صون كرمة الإنسان وإحقاق الحق ورفع الظلم واستكمال بناء مجتمع ديمقراطي لا مجال فيه لمظلوم أو محروم، فإننا نهيب بكافة الهيئات المدعوة لتقديم اقتراحات العضوية بالمجلس أن تراعي استجابة هذه الاقتراحات للمواصفات المشار إليها والتوجهات العامة التي أعلنا عنها، والتي سينص عليها الظهير الشريف الذي سنسهر على بلورته في القريب العاجل إن شاء الله.

وستجدون جلالتنا على الدوام في طليعة المدافعين عن تعزيز حقوق الإنسان والملاذ الأمين لصونها، والضامن لتفعيل الآراء الاستشارية للمجلس من خلال الإلزامية التي تضفيها مصادقتنا عليها.

«والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».